الفصل الثاني عشر

رياح التغيير الدستوري تهبّ على ليبيا

الفصل الثاني عشر

رياح التغيير الدستوري تهبّ على ليبيا

- تبلور الإتجاهات الجديدة في التقارير الأجنبيّة

١- الوضع العام

٢ – الإرهاصات السياسيّة

- الصراع الحزبي في بنغازي عشيّة الغزو الإيطالي.

الفصل الثاني عشر

رياح التغيير الدستوري تهبّ على ليبيا

لقد كان لإعلان هذا الدستور والإصلاحات التي تقرّرت بموجبه، صدى واسع في أرجاء الإمبراطوريّة ومن بينها إيالة ليبيا (طرابلس الغرب) التي شهدت كغيرها إدخال التنظيمات الحديثة في إدارة الحكم، ولهذا رأينا إجراءات السلطة العثمانيّة المحليّة المضادّة لهذا التحرّك السياسي العصري الليبيي ذي الطابع الوطني، والذي حدث أثناء هذا التقلب في عاصمة الخلافة. ومن ناحية أخرى ساهمت النخبة المثقفة من أهل ليبيا في تطوّر هذه الأحداث العاصفة في الإمبراطوريّة، عن طريق الصحف المحليّة التي كثر إصدارها في طرابلس عاصمة الولاية أثناء الإرهاصات التي سبقت إستيلاء رجال تركيا الفتاة على مقاليد الأمور أو حين استتبّت لهم الأمور بعد ذلك. ويكفي أن نعرف باختصار أن اوّل صحيفة عربيّة صدرت بطرابلس سنة ١٨٦٦ وكانت باسم "طرابلس غرب" في عهد الوالي محمود نديم، ثم صدرت "الترقي" كجريدة شعبيّة سنة ١٨٩٧في عهد الوالي نامق باشا ورأس تحريرها الشيخ محمد البوصيري، وقد ساهم في تحريرها ثلة من الشباب المثقف كعثمان القيزاني وعلي عيّاد ومحمد ناجي وخالد القرقني، الذين سيمارسون أدوارا سياسيّة ونضاليّة وطنيّة عديدة من أجل تحرير وسيادة البلاد في قادم السنين. ومن عنوانها يظهر تبنّيها للتيّار الجديد في تركيا، ثم صدرت "الفنون" سنة ١٨٩٨ كأوّل مجلة لصاحبها ومحرّرها داود أفندي وتخصّصت في نشر معلومات وبيانات عن علوم العصر في سائر نواحي الإنتاج الصناعي والزراعي والفنّي، ممّا فتح أفقا جديدا تقدّميّا أمام الطليعة المتعلّمة. وقد صدرت هذه الصحف في أواخر عهد عبد الحميد، ولذلك عانت من الإغلاق بسبب لجوئه إلى القمع الذي أشرنا إليه، ولكن ما أن جاء عهد تركيا الفتاة، واعتبارا من مارس ١٩٠٨، حتى استؤنفت الحياة الفكريّة والصحفيّة المبشّرة بالعهد الجديد. وكانت جريدة "العصر الجديد" لصاحبها محمد علي البارودي إيذانا بذلك، وتبعتها "الكشّاف"الإجتماعيّة و"الرقيب" السياسيّة و"أبي قشّة" الفكاهيّة السّاخرة و"تعميم حريّات" المبشّرة بالدستور، وكانت آخرها "المرصاد" الأسبوعيّة سنة ١٩١٠ قبيل الغزو الإيطالي. بل إن بعض المثقفين الليبيين شاركوا أيضا بقسط وافر في معمعة الصراع في اسطامبول، مثل الدكتور عبد الوهّاب عبد الصمد من شباب بنغازي الذي التحق بالمكتب السلطاني والكليّة الطبيّة سنة ١٨٠٤ ودخل السجن مع أعضاء الإتحاد والترقي في آخر عهد عبد

الحميد. وقد أصدر، بعد عودة المشروطيّة، أوّل مجلة عربيّة علميّة وتخوض في السياسة في عاصمة الإمبراطوريّة، وكتب فيها أقطاب الفكر والسياسة العرب مثل علي الغاياتي وعبد العزيز جاويش وسليمان الباروني وفرحات الزاوي وعلي عبّاد وغيرهم. وحين أغلقت، أصدر بدلا عنها "الفردوس" بالعربيّة والتركيّة، ثمّ "الفاتح" بالتركيّة.[1] وحين أعيد العمل بالدستور فيما سمّي "بالمشروطيّة الثانية" لقي ترحيبا من المثقفين الليبيين، فنجد أحمد الشّارف، الشّاعر البصيرالذي عمّر حتى سنة ١٩٥٨، يستقبل بالبهجة هذا الحدث فيقول:

أعيد لنا الدستور والعود أحمد　　فمن حقه يثنى عليه ويحمد
شفا غلة فينا وكنّا على شفا　　ونار الأسى كانت بنا تتوقد
ولاحت شموس الحقّ بعد خفائها　　وضاء لنا في حندس الليل فرقد

كما يبرز من بين زعماء المرحلة وقادة الرأي فيها سليمان الباروني القطب الوطني المعروف، والذي سيكون له شأن هام في حركة الجهاد ضد الإستعمار الإيطالي. ولكنه عاصر أيضا هذه المرحلة الأخيرة المضطربة من الحكم العثماني.

وعائلة الباروني تتحدّر من قبيلة البارون التي هاجرت من عُمان إلى (جبل نفوسة) جنوبي طرابلس، وقد ولد سليمان في جادو عام ١٨٧٠، ولأنه من عائلة عريقة تنتمي إلى الأمازيغيّة، ووالده كان فقيها في المذهب الإباضي تربطه صلات وثيقة مع علماء المذهب في الجزائر وتونس، فقد يسّر له ذلك أن يلتحق بالدراسة في جامعة الزيتونة لمدّة خمس سنوات ثمّ في الأزهر بالقاهرة لثلاث سنوات، ومنها إلى تيهرت بالجزائر ليتلقى الإباضيّة على أيدي فقهائها. ولعلّ إطلاعه على أحوال البلدان التي تلقى فيها الدروس، وما جرى فيها من تطوّرات سياسيّة متسارعة في تلك الفترة، قد خلقت لديه طموحا سياسيّا بالزعامة في بلاده، متطلعا في أن تحظى بحياة عصريّة متطوّرة، وهذا ما جعل السلطة العثمانيّة ترتاب في تحرّكاته، فتداهم بيت والده في "جادو" في أبريل ١٨٩٦، وتفتيش منزل رفيقه موسى قراده. ثمّ إن السلطات عثرت في صناديق أمتعته التي أرسلها تمهيدا لرجوعه إلى البلاد، على وثائق بين كتبه، تصوّر الأوضاع السيّئة في الولاية. وجاء في وثيقة التحقيق معه أنه "مدّعى عليه بظهور بعض الأوراق في حوزته توجب تهييج الخواطر والإخلال بالنظام والسكينة وقبوله رئاسة الجمعيّة الفساديّة التي ألفها بقصده الباطل إخراج جزء من الممالك المحروسة السلطانيّة من تحت الدولة... وإن المتهم تلقى إمامة المكان المسمّى تاهرت في صحراء الجزائر والذي كان قديما مقرّ النبي رستم، وأنه تسلطن، كما أن ما جاء في الكتاب الذي يقوم بتأليفه بخطّ يده يبحث عن حاضرة بني رستم الذين استولوا على

---

١ في كتاب الدجّاني (ليبيا قبيل الإحتلال الإيطالي) إعتبارا من ص ٢٧٨

ما بين الإسكندريّة والجزائر يدلّ بأنه من أرباب الأفكار الكاسدة والأفعال الفاسدة . كما كتب إلى صديق له بالجبل ينتقد "ضعف ثغور الدولة العليّة التي دلّت القرائن أن مبتسمه في وجوه فرنسا. ولا ندري متى تتنبّه من غفلتها.[٢] ولقد حُكم على البارونى بالحبس لمدّة شهرين ونصف، غير أن محكمة الإستئناف أخلت سبيله، لعدم توفر أدلة عن جريمة خطيرة إرتكبها. ولكن التعسّف ضدّه كان هو الغالب فرفع الإدّعاء طعنا في هذا الحكم لدى محكمة التمييز التي أصدرت عليه حكما بالعقوبة خمس سنوات سجنا. وقد علق على ذلك في شكواه التي رفعها إلى السلطان عبد الحميد قائلا "حُكم عليّ بدون مراجعة بخمس سنين (قلعة بند) ومع ذلك أودعت في سجن المحرمين مع سفلة اليهود والنصارى وقطّاع الطرق، وكأني لست من ينسب إلى العلم الشريف، ولا من بيت عريق فغي المجد محترم في نظر الناس له ما يقارب الثمانمائة سنة لم يخل من حاكم على الجبل أو عالم جليل هو المرجع في المشكلات، كما هو مشهور. والتاريخ شاهد عدل على ذلك لمن تصفحه". وبعد أن قضى سنة أفرج عنه بكفالة ماليّة، ووضع لمدّة سنة أخرى تحت المراقبة، إلى أن ذهب وفد من أعيان المتصرفيّة إلى إسطامبول متلمّسين العفو عنه، فصدر العفو وسط أفراح شعبيّة أقيمت له في الجبل. ثمّ تفرّغ لبناء مدرسة للتعليم وتحفيظ القرآن أمّها أكثر من مائة تلميذ وافتتحها رجال الحكومة والعلماء. ولكن لم يطب به المقام بسبب الرقابة المشدّدة المفروضة عليه والتي وصفها بقوله : "أيقنت بأن غرض القوم إيقاعي في شبكة لا ينالها عفو كالأوّل، إذ ليس كلّ مدّة أجد من يطلب لي العفو أو يبلإ شكايتي، على رأي المثل القديم ما كلّ مرّة تسلم الجرّة، فطلبت الإذن في السفر طلبا للنجاة.". ويبدو أن الوالي رجب باشا تدخّل للسماح له بالرّحيل أمام محاولة خصومه بمنعه من السفر. فغادر سنة ١٩٠٢ متوجّها إلى القاهرة التي أنشأ فيها سنة ١٩٠٤ مطبعة "الأزهار البارونيّة" والتي طبع فيها كتابه "الأزهار الرياضيّة في أئمّة وملوك الإباضيّة" عن الدولة الرستميّة المشار إليه، والذي بسببه ألصقت السلطات التهمة ضدّه. وفي ٢٣ أبريل ١٩٠٨ أصدر العدد الأوّل من جريدته "الأسد الإسلامي". وقد إحتوى على أفكاره المؤيّدة للسلطان عبد الحميد وسياسته عن الجامعة الإسلاميّة .[٣]

كما نشر في هذا العدد الأوّل من الجريدة شكوى طويلة رفعها إلى السلطان، ويروي فيها ما تعرّض له من إضطهاد على أيدي ولاة طرابلس بالتفصيل الدّقيق، حسب القصّة التي

---

٢ أشار الدّجّاني (مرجع سابق ص ٤١٢) إلى هذه الوثيقة التي عثر عليها في دار المحفوظات بطرابلس.

٣ قامت السيّدة زعيمة البارونى إبنة سليمان باشا بنشر كتاب إستهلته بنسخة من المقالات التي حملها العدد الأوّل من "الأسد الإسلامي" والقصائد المطوّلة التي كان البارونى يهوى نظمها في مدح السلطان عبد الحميد، وجمعت بين دفتي الكتاب ما تيسّر لها من مراسلاته الكثيرة وصوره في تلك الفترة وفي المرحلة الأولى من المقاومة ضد الغزو الإيطالي، والتي خاضها البارونى. وعنوان الكتاب هو "صفحات من الجهاد" بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٦٢ (حسب المقدّمة دون ذكر إسم دار النشر، ولكن يُفهم من محتواه أنه طبع في القاهرة)

لخّصناها.[4] ولو أنه ختم شكواه بجمل عبّرت عن مرارة وعن جرأة بما اعتمل في مشاعره، إذ قال فيها مخاطبا السلطان:"وإن كثيرين ممّن أصيبوا بمثل مصيبتي هذه تحت رايتك أو بإرادتك السنيّة مظلومون مثلي ولا شكّ. فتنبّه يا أمير المؤمنين لهذا الدّاء العضال وتيقظ إلى أنك قد ناهزت من العمر عمره عليه السلام وصاحبيه، فما بالك ألاّ أن تلتفت إلى آخرتك وتراقب الله مولاك الذي خوّلك هذا الملك الباذخ والعزّ الشامخ في خلقه الضعفاء الذين ولاّك أمرهم وأخضع لك رقابهم، فبذلوا نفيسهم في طاعتك ،وثبّت الله دعائم ملكك بهم وبدعائهم لك. واحسب حساب يوم لا ينفعك فيه عمالك وولاة أمورك، بل ربّما عاد شئ من أثر أعمالهم إليك عندما تسهد على الناس ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون. يوم لا ينفع الإنكار، ولا تقبل المحاولات ولا يفيد الجاه والإعتذار، يوم يقتضي للشاه الحماء من الشاة القرناء، وتبرز الأعمال وينصف للمظلوم من الظالم ويستوي الجليل والحقير! ثمّ ينبئه بأنه سيبقى بمصر ويستدعي عائلته للإقامة معه " حتى يضمن الأمن والرّاحة مأمون العرض والمال وبلاد الله سواء، وأن يكون هذا التنقل في نظر الدين هجرة من دار الإسلام إلى غيرها، فإن لي عذرا يجوز لي ذلك، وعلى ولاة دولتك يا أمير المؤمنين العار"!

ومن واقع سرد الرواية، نفهم أن الباروني كان من أتباع السلطان عبد الحميد، عندما تحالف مع مدحت باشا واستجاب للإصلاح وأصدر الدستور، ويبدو أنه لقي ما لاقاه من عنت في تلك الفترة التي جمّد فيها السلطان العمل بالدستور، وانقلب على صاحبه مدحت باشا. وأن الإضطهاد الذي لحق بالباروني في طرابلس جاء نتيجة مكائد نسجها له خصومه في الجبل، وعلى رأسهم مفتي فساطو، ولهذا نلاحظ تذبذب مواقفه السياسيّة بين الإطناب في تعظيم السلطان، والإنتصار للدستور المبشّر بالحريّة والإصلاح. ومن واقع وثيقة التحقيق مع الباروني التي أشرنا إليها تتضح المخاوف التي كانت تنتاب السلطات من تآمر خارجي ضدّ البلاد في تلك الفترة، ولمّا كان الباروني قد أقام في الجزائر – وكانت تحت الإستعمار الفرنسي- وقدم منها مباشرة إلى البلاد، فقد حامت حوله الشكوك، مع التهمة التي عبّر عنها محضر التحقيق، حول طموح الباروني في (التسلطن) على كيان يتشبّه بدولة بني رستم الإباضيّة التي قامت في غابر الزمن. وسنجد أن هذا الطموح قد لازم الباروني إلى بداية الغزو الإيطالي لليبيا. وبعد أن أطنب في تمجيد عبد الحميد، جاء تشيّعه لجماعة الإتحاد والترقي التي انتحل رناستها في منطقة جبل نفوسة، حيث نجد ذلك في مراسلاته المنشورة في الكتاب الوثائقي، كما كان يلقب محمّد فكيني بالرئيس الثاني للإتحاد والترقي.، ونشر تقارير في جريدته تعرّف بالجمعيّة وأهدافها وهيكليّة تنظيمها.[5]

---

٤ من ص ٥٨ – ٦٥ من الكتاب.

٥ "صفحات خالدة من الجهاد" ص ١٠٦و ص١٦٧ – ١٦٨.

وعندما نُظّمت في ليبيا سنة ١٩٠٨ أوّل إنتخابات لمجلس المبعوثان في ظلّ عودة العمل بالدستور(سُمّيت بالمشروطيّة الثانية) فاز فيها الباروني كنائب يمثّل مركز يفرن وقضاء فساطو نالوت غدامس أمام منافسيه : أحمد فاضل مدير الجفارة، الصادق بن الحاج من أعيان طرابلس، عبد الرحمن البوصيري من علماء طرابلس، أحمد المنتصر من أعيان مصراته، وكان قائمقام ترهونه، ومحمد أمين من أعيان بنغازي وكان قائمقام مصراته. وسنعلم بعدئذ، وقبل الإحتلال الإيطالي لليبيا، أن ممثليها في المجلس كانوا ثمانية نوّاب من طرابلس الغرب (عن المنطقة الغربيّة من زوارة إلى قصر خيار وتشمل المدينة وغريان وترهونه وورفلة) وهم :محمّد فرحات الزّاوي- صادق بن الحاج- مختار كعبار- محمّد ناجي- وعن منطقة الجبل من يفرن إلى نالوت وتشمل غدامس كان يمثّلها سليمان الباروني وأحمد فكيني، وعن منطقة الخمس من ساحل الأحامد إلى سرت كان يمثّلها أولاً مصطفى بن قداره، ثمّ حلّ محلّه عشيّة الإحتلال الإيطالي شفيق بك متصرّ ف الخمس.[٦] ويضاف إليهم عن بنغازي (برقة) عمر منصور الكيخيا ويوسف بن شتوان.[٧]

والمعروف أن هؤلاء النوّاب الليبيين، بينما نشطوا في التعبير عن مصالح البلاد واحتياجاتها من على منبر البرلمان العثماني وعلى صفحات الجرائد التي أصدروها في إسطامبول منتهزين مرحلة الإصلاحات الدستوريّة وما شاع فيها من حقوق وحريّات، فإن بعضهم إنضمّ إلى حركة اليقظة القوميّة العربيّة التي صاحبت التطوّرات العاصفة في غضون تحلّل الإمبراطوريّة. ولقد لمع إسم يوسف بن شتوان كأحد مؤسّسي "جمعيّة الإخاء العربي". وهي أوّل حزب قومي عربي تأسّس في إسطامبول سنة ١٩٠٨. ويقول أمين سعيد في كتابه المشهور "إن مؤسّسيها هم عدد من كبار موظّفي العرب في العهد الحميدي، خافوا على مناصبهم في الدور الجديد فاستعانوا ببعض الشبّان العرب المتحمّسين، وأسّسوا هذه الجمعيّة للدفاع عن مناصبهم. وهذه أسماء بعضهم: عارف بك المارديني (والي دمشق في العهد الإتحادي بعد ذلك) وصادق باشا المؤيّد .[٨] وشفيق بك المؤيّد، ويوسف بك شتوان، وشكري باشا الأيوبي، وشكري بك الحسيني، وغيرهم" أي أن إسم يوسف بن شتوان النائب عن بنغازي ورد ضمن طائفة من الشخصيّات المعروفة في سوريا، ممّا يوحي خطأ بأنه من أهل الشّام.

---

٦ "جهاد الأبطال" ص ٧٠ التي ذكر فيها المؤلف أن سبب التغيير هو ميل بن قداره للأيطاليين.

٧ يلاحظ هنا أن الزّاوي أسقط من الذكر هذين النائبين عن بنغازي، وهو ما ستؤكده الوثائق الرسمية المدرجة في الصفحات المقبلة.

٨ مرّ علينا ذكره في علاقة الإمبراطوريّة بالسنوسيّة، ورحلاته المتعدّدة كرسول من السلطان إلى السيّد مهدي السنوسي.

وقد نصّت المادّة الأولى من تأسيس الجمعيّة على ما يلي :"جمعيّة الإخاء العربي العثماني نشأت في دار الخلافة مؤلفة من أبناء العرب العثمانيين على اختلافمللهم ونحلهم، ويحقّ لكل فرد من أبناء العرب (والعربي كلّ من ينتسب إلى العرب مولدا وموطنا) إن يكون عضوا في جمعيّة الإخاء العربي العثماني بشرط أن يكون متصفا بحسن الخلق والشهرة غير محكوم عليه بجرم جنائي أو إفلاس إحتيالي، ولا ساقط من الحقوق المدنيّة. أمّا مقصد جمعيّة أفخاء العربي العثماني، فهو معاونة جمعيّة الإتحاد والترقي في سليل المحافظة على أحكام القانون الأساسي (الدستور) وجمع كبمة الملل المختلفة العثمانيّة بدون تفريق في الجنس والمذهب، وتمكين الرّابطة الجامعة بينهم، وذلك لأجل خدمة الدولة العثمانيّة وإصلاح الأمور المختلّة، ثم السعي لإعلاء شأن الأمّة العربيّة، واتخاذ جميع الوسائط والتدابير لنشر أنوار العلوموالمعارف بين أبنائها، كتأسيس مدارس وطبع جراند وغير ذلك، وتزييد ثروة الأهلين ببذل النصائح والإرشاداتاللازمة لتأسيس معامل وشركات زراعيّة وصناعيّةوتجاريّة، والإجتهاد بإقناع أهل البداوة للإقلاع عن عاداتهم المستهجنة وعاواتهم المستحرة بينهم، وإسكانهم محلاّت ثابتة وتعويدهم على مزاولة العوائد والحرف الحضريّة، وتنوير عقولهم بالعلم وصيانة حقوق أبناء العرب جميعامن الغدر والإعتساف، وتبليغ شكاياتهم ومستدعياتهم إلى مراجعها الرسميّة، إذا لم تلق حسن القبولعند المأمورينم المختصّين بالنظر فيها، وصرف المقدرة بكلّ ما يمكن من الأمور الخيريّة، والسعي في تأييد العدل والحريّة والمساواة بين عناصر الأمّة العثمانيّةوإزالة الضغائن وسوء التفاهم بينهم.[٩] وهكذا نرى تشبّع هؤلاء الروّاد العرب بالأفكار الإصلاحيّة التي جلبتها جمعيّة الإتحاد والترقي. وقد قامت باستقبال النوّاب العرب أثناء قدومهم لأوّل مرّة إلى عاصمة الإمبراطوريّة فاحتفى بهم أعضاؤها والطلاب العرب وساروا بهم إلى دار الجمعيّة في أوّل تظاهرة عربيّة شهدتها إسطامبول. غير أن الجمعيّة لم تعش طويلا بسبب عدم التجانس، وحلّ محلها سنة ١٩٠٩ المنتدى الأدبي، ثم توالى تأسيس الجمعيّات العربيّة ذات الطابع القومي السريّة والعلنيّة مثل "الفتاة" و "الجمعيّة القحطانيّة" و "العلم الأخضر"، حينما بدأت النزعة التركيّة العنصريّة تطغى، وما صاحبها من إنهيار "الرجل المريض" وتنافس القوى الأوربيّة على تقاسم ممتلكاته.

وخير دليل على نشاط النوّاب الليبيين في إيصال قلق ومشاغل شعبهم إبّان إطلال المطامع الإيطاليّة لآحتلال بلادهم، المذكرة المطوّلة التي رفعوها إلى المسئولين العثمانيين ومجلس المبعوثان، وهي تشرح بالتفصيل مظاهر الإهمال والتقصير التي وصلت إلى درجة الخيانة، نتيجة تهاون الولاة العثمانيين، لا سيّما في عهد الصدر الأعظم حقي باشا. وقد

---

٩ "الدولة العربيّة المتحدة" لأمين سعيد ص٧ – ٨، مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده – القاهرة ١٩٣٨.

تناولت موضوعات : إنقاص الجيش – إهمال تجنيد أهل البلاد – إخلاء البلاد من السلاح – إخراج الضبّاط وخاصّة من العرب – القحط والجوع .. إلخ. في شكوي مريرة ومرّة. وقد وقعها نيابة عن النوّاب الليبيين النائبان صادق بن الحاج ومحمود ناجي. [١٠]

تبلور الإتجاهات الجديدة في التقارير الأجنبيّة

١- الوضع العام

ونجد من المفيد هنا أن نثبت تقريرا من جزئين وضعه المستشرق اليهودي الفرنسي "ناحوم سلوش" الذي سبق ذكره، حينما قام بزيارة البلاد للإطلاع على أحوالها لمصلحة المشروع الصهيوني. وقد قمنا بترجمة التقرير عن مجلة " **Revue du Monde Musulman**" الفرنسيّة مباشرة، والجزء الأوّل نشرته عام ١٩٠٧، تحت عنوان "واقع العلاقات بين الأتراك وسكان طرابلس الغرب" وهو يصوّر بمنتهى الدقة مشاهداته العينيّة وما جمعه من بيانات عن ليبيا بقسميها الغربي والشرقي، وتختصر كثيرا من المعلومات التي أتينا على ذكرها، ممّا يضفي عليها ثوب الحقيقة حين تأتي كسرد لشهادة شخصيّة على النحو التالي :

"تحتل الولاية مساحة تقدر بـ **1,200,000** كم مربّعا،ربعها يمثل متصرفيات بنغازي وثلثها يكاد يكون قابلا للزراعة. وتطغى الرمال حتى تصل الى السواحل، ويعتقد أن خلفها العديد من الواحات بعضها مجهول والبعض الآخر معروف، وما تبقى فهو صحراء قاحلة بلقع. والحقيقة أن طرابلس الغرب لا تستحق هذه السمعة السيئة، فما وراء الرمال هناك مسلاته التي تقع على بعد أربعة كيلومترات عن الساحل حيث ينتصب جبل نفوسه، وبه يواجه المرء منطقة جبليّة وسلسلة من الواحات تكوّن (الهنترلاند) ذا الأهميّة الكبرى وغير المعروف كثيرا. وبالنسبة للقاطنين من السكان في هذه البلاد وسهوبها الصحراوية، يعيش البربرالإباضيّون بجوار البربر المستعربين والعرب السنّة. وبالنسبة لوضعها الإقتصادي والإجتماعي فهي بدائية متأخّرة مثل منطقة الجزائر الشرقية قبل الإحتلال الفرنسي لها.

وبعد أن حلّت الإدارة التركية محل الأسرة القرمانلية عكفت على تنظيم الواحات الساحلية، ولم تسع إلى معالجة الأوضاع الفوضويّة التي كانت تسود الدواخل، بل إنها حين حاولت تطبيق نظام الحماية على سكان الجبل، أثارت العصيان العام بين جماهير البربر

---

١٠ نصّ المذكرة منشور في "جهاد الأبطال" ص ٦١ – ٧٠.

المستقرّين. وكان أبطال المقاومة الضارية هم غومة وعبد القادر وأهل الجبل. فقد قام غومة هذا وهو شيخ يفرن بمساعدة الأتراك في تشتيت جند يوسف آخر حكام القرمانلي، وكمكافاة له أعترف به عام **1838** كأمير مستقل على الجبل مع منحه شهرية قدرها **5000** قرشا. ولكن بعد مدّة من الزمن أراد باشا الولاية محمد أمين التدخّل في شئون المنطقة، فاندلع العصيان مجدّدا، وأنزل غومة بالأتراك هزائم متلاحقة حتى عام **1842**، واستُدرج بعد ذلك للمجيئ إلى طرابلس بحجّة توقيع اتفاق معه، فأُلقي القبض عليه ونُفي إلى اسطانبول. واستمر أتباعه في خوض المقاومة حتى عام **1844**. ومن ثم أخمدت الثورة في بحر من الدماء. واستمّرت الإدارة التركية في تجاهل السكان الرحّل، ولم تهتم إلا بالحضر المستقرّين، فقسّمت البلاد إلى نواحي يحكمها ولاة محليّون إلى حدود غات وغدامس، وأخيرا كامل منطقة فزان. غير أن بعض التعديلات أدخلت على هذا التنظيم في منتصف القرن التاسع عشر، إذ أضحت طرابلس المركز الاداري والعسكري لكل الولاية بما فيها برقة، ومقرّ الحاكم العام (الوالي)، وهو في نفس الوقت المشير القائد العام للجيش. والمحكمة الشرعيّة كانت هي مجلس الدولة الذي كان يضم كبار الموظفين المدنيّين والعسكريّين، ويساعد الوالي في اتخاذ كافة القرارات الهامة بينما يترأس القاضي مجلسا تشريعيّا يسيّر الشئون القضائيّة المدنيّة والشرعيّة.

ثم وبعد عشرين سنة أدخلت على عاصمة الولاية سلسلة من الإصلاحات تتعلق بشئون العدل والمال والتجارة والتعليم وكذلك الصحة والأشغال العمومية. وكان الهدف هو إنشاء مركز أوروبي عصري ذي شأن. وبذلك أعيد تقسيم البلاد إلى خمسة سناجق وهي : طرابلس الغرب - جبل غريان ويشمل كامل المنطقة الجبلية- الخمس - مرزق كمركز لفزان - وأخيرا بنغازي كمركز لبرقة. وعلى رأس كل سنجق المتصرّف أو الحاكم الذي يتبعه القائمقام والمدراء، ويخضع لمتصرّف الجبل وحده ستة عشر قائمقام. وكلّ حاكم أو نائب حاكم تساعده محكمة مكوّنة من الموظفين وشيوخ القرية والقبيلة، وهو يترأس أيضا (المجلس) أو المفوضيّة المالية. وفي كثير من الحالات يكون المتصرّف أيضا القائد العسكري. ورغم وجود محكمة إستئناف في طرابلس، فانه يمتلك صلاحيات مطلقة.

وقيل إن عدد قوات الاحتلال يبلغ عشرة آلاف (فانطاز) منهم ثلاثة آلاف في برقة و **1200** خيالة، يضاف إليهم (الزابطية) أو (الجندرمة أي الحرس الوطني) المجندين محليّا والذين يكوّنون نواة الجيش الوطني. وترتبط جميع المراكز الرئيسية بالعاصمة بواسطة شبكة من خطوط التلغراف التي تنتشر حتى نالوت على حدود تونس الجنوبية وحتى فزان، ولكنها لا تُستخدم بشكل فعّال. ومن وجهة نظر إداريّة يمكن القول إنها كولاية تابعة لتركيا الأوربية ذات البيروقراطية المدنية، فهي تُعتبر أكثر الولايات بدائية وتأخرا في شمال أفريقيا. وما تمّ جمعه من ملاحظات هنا وهناك على الطبيعة يكفي لتحديد العلاقة

بين الأتراك والسكان المحليّين. والطابع المميّز للدور الذي تلعبه الإدارة العثمانية في مستعمرتها الأخيرة.

ولتقدير حجم العبء الذي يتحمّله الأتراك، فإنهم وجدوا أنفسهم أمام شعب يتكوّن من عرب مستقرّين على السّاحل، وفي الدواخل بربر أقحاح، أو بربرمستعربين، وأخيرا عرب رحّل. أمّا النظام الإداري الذي طبّقوه فكان مبسّطا، حيث اتّبعوا تكتيكات سياسيّة مختلفة حيال هذه المجموعات العرقيّة الثلاث، وفقا للتقسيم الجغرافي. وهي :الواحات الساحلية مع سكانها المعرّبين كليّا، الهنترلاند الزراعي مع سكانه ذوي الأصل البربري، ثم السهل الذي يسكنه العرب الأصلاء؛ فالواحات الساحليّة لدى سكانها العرب علاقات مع بقيّة العالم المتوسّطي، وبالتالي فهم يختلفون قليلا من الناحية الإقتصادية والعقليّة عن المدن البحريّة التركية في آسيا. وهنا فالعنصر التركي يبدو واضح التمثيل، وباستثناء عدد من الموظفين من الشبّان الأتراك المنفيين وعائلاتهم، فهناك الكثيرون المتحدّرون من قدامى الموظفين الذين استحوذوا على أملاك في ضواحي المدن، وكذلك من الكولوغلية، وهم من المولدين الأتراك من أصل تونسي وجزائري .[11] ويُعتبَر المعمّرون الأتراك الوحيدين الذين يشكّلون في طرابلس وبنغازي، وأيضا في الثّغور الجانبيّة، الطبقة الإجتماعيّة العليا، أي برجوازيّة مرفهة ومسيطرة تتقرّب بشكل فردي مع أولئك الملاك العرب الذين يقلون أو يزيدون عنهم رفاهيّة. وتضم ّهذه المجموعة المستخدمين أقلّ درجة، والمجنّدين من السكان المحليّين. وهم متطوّعون كعملاء لصالح التغلغل التركي، وأولادهم يتردّدون على المدارس الحكوميّة حيث تسيطر اللغة التركية، وتأتي بعدها العربيّة في الدرجة الثانية، كما أنهم يقلّدون الأتراك في الزّيّ ونمط الحياة.

وفضلا عن هذه العلاقات، فإن إنشاء نظام الملكية الفرديّة (العقاريّة) من قبل الإدارة العثمانية، وتوسيع عمليات الأمن، كانت هي العوامل المؤثرة في التقارب بين عنصري السكان المسلمين، أي من هم في الواحات ومن هم على الساحل. وللتدليل على ذلك هناك مثال محسوس يؤكد طبيعة هذا (التتريك) ذي السمة البحرية، ففي واحة زليطن البعيدة عن طرابلس والواقعة على شاطئ البحر، يتكوّن السكان من عرب وبربر مستعربين، والذين خاضوا في حياتهم معارك مستمرة لفترات طويلة. وقد عيّن الأتراك أنفسهم كحكم بين هؤلاء الإخوة الأعداء، في إطار إصلاحي إجتماعي. وكان لإلغاء نظام الملكيّة الجماعيّة للأراضي، واشاعة الأمن في البلاد، النموذج الذي قدّمه الملاك الأتراك مع ما أدخلوه من زراعات جديدة. كان لكل ذلك مردود أكثر فائدة للأهالي.

---

١١ أخطأ الكاتب في تنسيب أصل الكولوغليّة الليبيين إلى تونس والجزائر،لأنهم مثل الكولوغليّة في هذين البلدين الجارين،ينتمون إلى الأتراك والإنكشاريين الذين استولوا على البلدان الثلاثة وحكموها لعدّة قرون،كما سيجد القارىء في ثنايا هذه الدراسة.

إذ في السنوات الأخيرة شهدت الواحات بشكل خاص إزدياد أعداد النخيل ثلاث مرات (تبلغ حاليا مليونا ومائة ألف نخلة)، إضافة إلى محاصيل أخرى كالزيتون والتين الخ .. وبذلك نمت المزارع الصغرى بسرعة. بل نشأت طبقيّة من الأهالي هي في دور التشكل الاجتماعي. كما أن الشبيبة العربية أخذت من تلقاء نفسها تقلد، ليس فقط الإبتكارات الجديدة التي أدخلها الأتراك، بل وعيوبهم الضارّة أيضا، كالإفراط في شرب الخمر الذي يحظره الشرع الإسلامي. كما انتشر إقتناء الأثاث والمواد الترفيهية. والأغرب من ذلك أن التجارة، وكانت حتى الآن حكرا على اليهود، أخذت تُغري أهل البلاد بما لها من خصوصيّة وجاذبيّة ساحرة. وهكذا يشهد هذا الإقليم الذي ينمو في طريق التحوّل الإجتماعي والإقتصادي مظاهر للحياة الأوروبيةالعصرية. بيد أن هذا التطور مازال بعيدا عن أن يكوّن تقدما يشمل الجميع. ويمكن إيضاح مثلا كيف يمكن تحقيق التحوّل من درجة إلى أخرى بالنسبة لحركة تتيحها الظروف المحليّة ببطء وتثاقل. ففي زليطن واحة (الزوايا)، التي تقع بالقرب من طرابلس، وهي في غاية التأخر، يتميّز سكانها من العرب الأصلاء بتعصّب مشتط، سواء ضد البربر أو المخالفين لهم. وقليلا ما تجاه الأتراك. وبالمقابل هناك المرابطون، وهم أرستقراطية دينية محافظة على تقاليدها الخاصة ولها نفوذ مرموق. وبعكس جموع السكان المتعصّبين، فإنها تتمتع وحدها بشكل أو آخر بالمنافع الماديّة للحكم التركي دون أن تخضع للسلطة الحكومية بأي حال من الأحوال. ورغبة في تفتيت نفوذ هذه الأرستقراطية المتأصّل، وفتح البلاد أمام التغلغل التركي وزيادة عوائد الضريبة، أخذ القائمقام يشجّع الكثير من السكان المستائين من نظام الملكية الفرديّة الذي أدّى في الواقع الى احتكار الأطيان لصالح الملاك العرب الكبار من الطبقة الدينية المنغلقة على نفسها، وبمؤازرة ثري عبري اسمه فيرجالا. وكما هو الأمر في الأقطار الإسلاميّة، فإن الديون كثيرا ما تقع على كاهل الطبقة العاملة، وتزداد كلما تجدّدت القروض. أمّا الرهنيّة فتقيّم بمهارة، ومن ثم تمرّر ملكية الأراضي إلى أيدي العناصر (المرابطيّة) وفقا لمعايير السجل العقاري. وفي غمرة الإحتقان الذي أفرزته هذه العمليّات آنذاك، وقع فيرجالا ضحيّة للغضب الشعبي، إذ أغتيل وسط الميدان العام من قبل أحد العرب المحسوبين على الجانب التركي في شهر يوليو الماضي.

وهكذا رأينا في مثل هذه الحوادث- والتي وقع مثيلها في طرابلس والخمس وزليطن ومصراته - كيف تقدّمت المدنيّة بسرعة، بل واستفزّت في بعض الأحيان مقاومة لم يتمّ إخمادها دون استعمال البطش.

أمّا في الأقاليم الزراعية الداخلية فيما وراء الصحراء، فقد كان الوضع مختلفا، إذ أن سكانها المتأخّرين البدائيين كانوا يعيشون في عهد ما قبل التاريخ تماما. وقد كانوا من الرحّل والطوارق، أمّا البربر المستقرّون، فقد تعوّدوا على وضع فوضوي علماني

Seculaire متصلّبين في عدائهم لكلّ نظام أو مظهر للحياة الإجتماعيّة، متمركزين في (قلاعهم)، وهي حصون صغيرة يسيطرون من خلالها على ما حولهم. والحاميات التركية تعتبر في بلاد تحتلها، والعرب الرّحل مالكيّو المذهب يعتبرون الأتراك الحنابلة المرتدين للأزياء الأوروبيّة، زنادقة مارقين لا يؤتمن شرّهم. وبالنسبة للبربرالإباضيين أو أولئك الذين لا يقيمون وزنا للدين، فهم يدفعون أعلى الضرائب، ويخضعون لأقسى التدابير والإنضباط في الخدمة العسكرية، مقابل قليل من الأمن يدينون به للأتراك. ولكن العنصريْن اللذين يشكلان سكان الدواخل هما أقلّ تمرّدا وعصيانا. وفي الجبل هم منصاعون للأتراك بفضل تسامحهم التام، وسياستهم الإداريّة التي لا تسعى إلى التعريب. وحتى شيوخ البربر أعضاء المجالس المحليّة، مثلهم مثل إخوانهم العرب، يسارعون إلى إيفاد أبنائهم الى المدارس التركية العلمانيّة الموجودة في كل قائمقامية، حيث يقوم فيها الأتراك بتعليم التركية كلغة رسمية، وهذا بدوره يُعتبر وضعا مفضّلا لدى الأتراك، كما لدى البربر المستعربين.

أمّا الورشفان فقد عُرف عنهم أنهم رعايا أوفياء للأتراك، إذ ينخرط عدد وفير منهم في الجندية في الجيش والشرطة، والحكومة من جانبها تمنحهم، فيما يتعلق بالضريبة، إمتيازات ماليّة مرضية. بينما يظلّ التوزيع الجزافي في جباية الضريبة على الجميع، عقبة بالنسبة لتطبيق السجل العقاري. فالعرب، ونصفهم رحّل، والبدو الذين يكوّنون التجمع الأخير للسكان، ينظرون بهلع الى تطوّر نظام الملكيّة الفردية، ويتميّزون غيضا إزاء بثّ أفكار جديدة تلحق الضرر بالسهول الشاسعة التي يمتلكونها. بينما يسعى الأتراك من ناحيتهم الى إضفاء طابع الريف على الأراضي الخصبة في آسيا الصغرى.

أما التطبيق التدريجي للخدمة العسكرية والتدابير الصارمة لاشاعة الأمن، فلم يرُق لأهل الصحراء. إذ كان هيجان العنصر العربي شاملا. ولكن ردّ الفعل التركي جاء على هيئة تدابير إداريّة في منتهى القسوة. ولم تتسامح حتى حيال السلطة الدينيّة، ففي شهر أغسطس الماضي اشتبكت قبيلتان عربيّتان من مسلاته في معركة دمويّة بسبب ثأر سقط من جرّائه أربعون قتيلا. وحتى يعيدوا النظام الى نصابه، قام الأتراك بمحاصرة القرية التي وقع فيه الصدام. وكان الحكم الذي أصدروه هو إبادة القرية عن بكرة أبيها! وفي حالة تدخّل أصحاب النفوذ الديني إلى جانب التحريض العربي، فإن الأتراك لا يتراجعون البتّة. وقد رأينا ذلك في (ورفله) و(القرزة)، كما في سلسلة الجبل وبرقة، وسواء كانوا سنوسيين أو غيرهم وحتى الأشراف، فالمحرّضون لا يعاملون الاّ كمخربين أشرار، وكلّ تباطؤ أو تأخير قصد إعفاء هذه القبيلة أو تلك من الضريبة أو الخدمة العسكرية، فالحكومة التركية تباشر الإجراء المعهود، مع علمها التام بضعف العنصر العربي أمام قوّة منضبطة مدجّجة بالسلاح.

لقد تحدثنا في هذا الصدد عن طرابلس الغرب، حيث التهدئة والتنظيم هما في طريق الإنجاز، أمّا بالنسبة لبرقة والواحات في أقصى الجنوب، فسيحين الحديث عنها. على انه لاينبغي غضّ النظر عن ان التقدّم الذي أنجزه الأتراك هو تقدم حقيقي، كما أن الموظفين المسئولين ومعهم الأجانب، هم مالكو بلادهم المحتلة في أعين أهل البلاد. وممّا لاشك فيه أن الشبّان الأتراك بصفة خاصة يتطلعون إلى فرض لغتهم على الأفارقة، وهي تتطلب أقصى الجهود حتى تنتشر. ولكن فيما عدا بعض النواحي، حيث التغلغل الأجنبي جلب معه الطابع الأوروبي للحياة، فان علاقات الأتراك مع السكان المحليّين تبقى علاقات حكام بمحكومين، إذ أن الأتراك ليسوا أمّة إستعماريّة. وهم يعجزون عن إقامة مستعمرة من أبناء جنسهم، ولذلك يظلون منعزلين وسط الجماهير الأفريقية". (إنتهى نصّ التقرير).

٢ ــ الإرهاصات السياسيّة

ثمّ يأتي القسم الثاني من هذا التقرير كمسح سوسيوتاريخي، وقد نشرته المجلة المذكورة في عددها ٦ للعام التالي ١٩٠٨، وهو العام الذي شهد التطوّرات العاصفة في كل من تركيا وولاياتها، ومنها ليبيا، كالتالي مستهلة التقرير بمقدّمة جاء فيها: "إن معاوننا سلوش الملحق بفريق البحوث الساميةcorpus inscriptionum semiticarum عاد من طرابلس الغرب، حيث أرسل منها تقارير كعناوين بارزة لمعلومات جديدة تتعلق بالتاريخ الحديث، والأوضاع الاجتماعية لهذه البلاد، إضافة إلى وثائقه الهامّة عن الحفريات الأثريّة فيها. وفيما يلى نتائج تحقيقاته عن الأحداث الأخيرة" :

"من المعروف أن إعلان النظام الجديد أثار في طرابلس عقب رحيل الوالي رجب باشا مظاهرات تتراوح في درجة الشدّة والخطورة. وهي مظاهرات اكتست أهميّة خاصة لأنها أوضحت حقيقة العلاقات المتبادلة بين الأتراك والعرب، وقد سبق لنا دراستها في استعراضنا بعنوان (الأتراك والأهالي في طرابلس الغرب العام الماضي **1907**). ويجمل بنا أن ندقق في المظهر الحقيقي للأحداث التي جرت على مسرح طرابلس.

ــ غادرنا طرابلس يوم **20** يوليو الماضي متّجهين إلى برقة. وفي ذلك الوقت لم تطرأ بعدُ الأحداث التي أدّت إلى حلول النظام الجديد في تركيا. وكانت للمواجهة التي جرت في (ريفيل) أثرها المؤلم بين الأوساط التركية. و سبق للوالي في المقابلة التي أجريناها معه أن ندّد بالاتفاق بين انجلترا وروسيا على حساب تركيا المغبونة، ولم يخامره الشك ـ وهو الذي يتحدّث الإنجليزيّة ـ في التبدّلات التي ستحدثها هذه المواجهة على مستقبل تركيا. لقد واصلنا رحلتنا إلى بنغازي. وهناك تناهت إلى أسماعنا أنباء الثورة العسكرية في مقدونيا

دون أن تشغل بالنا، إلا أننا أبلغنا في درنة من قبل مدير محطة اللاسلكي بالبرقيّة التي وصلت، وتخبر عن ميثاق مُنح للشعب العثماني، ويتمثّل في إعلان للدستور. ولقد كانت الفرحة غامرة في الحامية التركية وفي المدينة، وأكد لنا قائد الحامية حمدي والطبيب العسكري، اللذان كانا مستنيرين وعصريين، رغبتهما في الذهاب إلى باريس التي حرّم النظام السابق زيارتها. وفي اليوم التالي وصلت برقية أخرى بالسماح للمنفيين السياسيين بالعودة الى إسطامبول. وإننا لا زلنا نتذكر هؤلاء الضبّاط الطيّبين الشجعان الذين اتُّهموا باعتناقهم لليبيراليّة، ولذلك نُفيوا إلى "سيبيريا الشمس" كما كانوا يلقبون طرابلس الغرب. ولمدة ثلاثة أسابيع كنا منقطعين عن العالم المتحضّر بسبب هذا الحاجز الذي لا يقهر، والذي حوّل برقة الى صحراء معزولة عنه. وكانت النقاط العسكرية التركية التي صادفناها في الطريق اليوم هي التي زوّدتنا بالمعلومات. وفي بنغازي سمعنا عن خبر رحيل رجب باشا إلى اسطامبول، ونتائج الثورة الداخلية التي آلت إلى اختفاء الشبّان الأتراك عن طرابلس. وفي الحقيقة لم نفاجأ بكل الأحداث المذهلة التي وقعت لأننا على علم تام بالتناحر بين الأتراك والعرب، والوضع المتردّي الذي كان فيه الأخيرون. وفي بنغازي تبيّن لنا من قبل العرب الإستياء العام المتفشّي، والذي سعى المتصرّف غالب باشا إلى الحيلولة دون وقوعه آنئذ. وإن المنشورات المنادية بالحريّة التي وزّعها الكثيرمن الضبّاط بشكل علني، لم تؤدِّ إلا إلى استثارة العرب المتأخّرين في المدينة واستفزازهم. وعندما كنّا في طريق الرّجوع إلى طرابلس، علمنا بالأحداث التي اندلعت في المدينة؛ لقد علمنا مثلا أن نبأ الحصول على دستور، قوبل من قبل العرب في المدينة بعدم اكتراث مثير للدهشة. أمّا الأتراك سواء كانوا موظّفين أو منفيّين، فقد تلقوه ببهجة وحبور ،وقد نظّموا إجتماعات شعبيّة ومهرجانات ليلية عُقد أحدها- وكان ناجحا بصفة خاصّة- في الحديقة العسكرية، وغمرت الأنوار المدينة كما لم يقع في حياتها، وأُلقيت الخطب الرنّانة؛ أتراك وعرب، يهود ومسيحيّون، جميعهم كانوا في تآخ وتوادّ كاملين، وطافت المواكب طوال الليل بالمدينة. إلا أن جوّ الوفاق لم يدم طويلا، إذ دعا عدد غفير من "الشبّان الأتراك" وبصوت عال، إلى ضرورة الإنتقام من العناصر الرجعيّة، وجميعها تمثّل الطبقة الدينيّة والأرستقراط العرب، وتبيّن أن الأحقاد الشخصيّة لم تكن غريبة عن هذه النفوس الجذلى.

وعلى الجانب الآخر فإن الجماهير العربية بإيعاز من كثير من رجال الدين النافذين، شرعت تعبّر عن امتعاضها من مظاهر التسلّط "للشبّان الأتراك". وبفضل السلطة التي يمثلها الماريشال ويمارسها على كافة طبقات الشعب دون معارضة، حافظت طرابلس على المظهر الهادئ التي تمتاز به، إلى أن حدث ما حدث يوم الأوّل من أغسطس، إذ راجت أخبار بأن رجب باشا غادر المدينة لتولي منصب وزير الحربيّة. إنها روح الفوضى المعهودة عند العرب الأفارقة التي سادت في ذلك اليوم الصحو الصافي، ووجدت

تعبيرا لها في ثورة عارمة خضّبت السّجن المحلي بالدّماء، فقد أشيع أن قانون العفو المقصور تطبيقه على "الشبّان الاتراك" يشمل جميع المجرمين، وتنادى نزلاء سجن طرابلس في المطالبة بإطلاق سراحهم، مثلهم مثل السجناء السياسيين. وعندما رفض الحرّاس إنقضّوا عليهم، وجرحوا إثنين منهم. وبسبب تدخّل الجيش التركي الذي أودى بحياة الكثيرين، لم نحصل على الرقم الدقيق لعدد الضحايا، فقد أعطى ذلك الذريعة للقيام بالعصيان. وفي غمرة الغليان إندفعت إلى الشوارع الطبقة السفلى من السكّان العرب- لأن ضحايا العصيان كانت غالبيتها منهم كآبائهم وأصدقائهم - وهنا بدأ المحرّضون،لأسباب مصلحيّة مختلفة، ينادون بالمقاومة في وجه تسلّط الشبّان الأتراك، أولئك الهراطقة المارقين الذين كانوا يعتبرونهم ألعن من (الرّومي). وكان العرب على حقّ في عدم تفريقهم بين المجرمين السياسيين ومجرمي القانون العام، ولم يقبلوا الإدّعاء بأن المجرمين الزنادقة يطلق سراحهم، بينما العرب مجرّد لصوص. والأدهى من ذلك أن يرضوا بتقتيلهم لمجرّد تطلّعهم إلى استرجاع حريّتهم. وهذا أدّى إلى ارتفاع الأصوات بأن (الحريّة) لم تعلن إلا لتدشين حكم الزنادقة والكفار، بل وصلت بعض الأصوات إلى التعبير عن الحسرة والمرارة لأن طرابلس لم تحظ بالمصير الذي نالته الجزائر ومصر. كما أن (الرّومي) في نهاية الأمر لم يمتزجوا بالحياة الدينيّة والإجتماعيّة للعرب، وعلى العكس من ذلك،فالشبّان الأتراك هدّدوا بتبديل الحياة الإجتماعية لإخوتهم في الدين. ووصل الغيظ ذروته عشيّة سفر الوالي، إذ اتضح أن رجب باشا عيّن خلفا له بصفة مؤقتة الأمين العام القديم الجنرال باكير بك ذا الأصل الشركسي، والذي كان مترقعا وشغل وظيفة متصرّف الجبل. وكان سلوكه محض غربي، ولذلك لم يستمل عطف المتطرّفين.[١٢] كما أن الرأي العام العربي يجد إستجابة خاصة لدى رئيس البلدية حسونة باشا القرمانلي الحفيد المباشر للعائلة القديمة المخلوعة، ورئيس الأرستقراطية المحليّة. وبفضل مؤازرته تمّ تنظيم إجتماعات شعبيّة في نفس الليلة، فقام الخطباء الشعبيّون بإلهاب حماس الجماهير وتحريضها على معارضة النظام الجديد وحكم "الشبّان الأتراك". وكان أكبر إجتماع ذلك الذي انعقد في جامع أحمد باشا أكبر المساجد، والذي بناه رئيس الأسرة القرمانليّة. وبدأت عملية "التحرّر من ربقة الشبان الأتراك" الذين يهدّدون العقيدة والشعب العربي. والخطيب

---

١٢ ورد في كتاب (ليبيا خلال الإحتلال العثماني الثاني) لأنتوني كاكيا- دار الفرجاني طرابلس،ليبيا 1975-ص 49، أن الأهالي في طرابلس إستنكروا تعيين باكير بك نائبا للوالي الرّاحل، لأنه كان مكروها منهم، وعقدوا مؤتمرا على رأسه حسونه باشا ، قرّروا فيه عزل باكير بك، وأرسلوا بذلك إلى إسطامبول مطالبين بإستدعائه ومعه جميع الموظفين المنضمّين لجمعيّة الشبّان، ووافقت الحكومة على ذلك، وعيّنت عام 1909 أحمد فوزي باشا واليا. وكان أوّل إنجاز له هو تكوين مجلس إستشاري ممثلا لسكان ليبيا. وفي نهاية تلك السنة عيّن إبراهيم باشا واليا، وكان معاديا للإيطاليين، ممّا زاد معه التوتر بين إيطاليا وتركيا. وهو ما وقر للمستعمرين الإيطاليين الذرائع لتدبير حملتهم، كما سيتضح ذلك في السرد (المؤلف)..

الوحيد الذي حاول - دون جدوى - الدفاع عن قضيّة الحريّة، كان الحاج محمد بن حمودة المفتش الزراعي، ولكن الجّموع اغتاظت من حديثه، فأسكتته وأجلسته في مقعده، ولم يستطع سي حسونه القرمانلي حمايته، إلاّ أنه سارع بطرح معطفه عليه. وهكذا وفي مثل هذه المواقف التي يتمّ فيها تبنّي قرار جماعي من الجمهور، فان نفوذ القرمانلي يكون له دور الملطّف من الغلواء، فبفضله أمكن تجنّب حدوث تجاوزات لا يعرف عقباها. وفي الختام أصدر المجتمعون القرار الآتي :

"إن الحاضرين يعلنون رغبتهم في الغاء الدستور وأنهم سيلحّون على ذلك إلى حدّ العصيان المسلّح، وإلغاء الحريات وإبعاد باكير بك، وأخيرا إجلاء جميع (الشبان) عن طرابلس". وطيلة الوقت إنهالت مطالب مماثلة من فئات الشعب المختلفة والتي كانت في غاية الحنق، لأنها إستُفزّت بعمليات إنتقام متصاعدة. إلاّ أن رجب باشا كان في عجلة من أمره للإلتحاق بمنصبه العالي في الآستانة، وخشية تفاقم الوضع في طرابلس الغرب- وهذا سيكون في صالح المطامع الإيطاليّة، فضلا على أنه ليس أحبّ لدىالشبّان الأتراك من الذهاب الى الآستانة والمشاركة فيما يجري فيها من أحداث - لهذه الأسباب جميعها قبل الوالي جميع المطالب وعيّن مساعده إبراهيم باشا واليا مؤقتا، ودعا الشبان الأتراك العسكريين والمدنيين منهم إلى الصعود على ظهر الباخرة، ومرافقته إلى الآستانة. ووسط عزف نشيد الثورة الفرنسيّة والنشيد القومي التركي، غادر الجنرال العجوز مرسى طرابلس متوجّها إلى الآستانة مصحوبا بـ **198** عنصرا من الشبان الأتراك وكلّهم من الوطنيين الشباب. وأخذت مجموعات أخرى من المنفيّين تتقاطر من جميع أنحاء الصحراء وتنضمّ إلى رفاقهم على ظهر السفينة. أمّا نحن فقد هُجرنا في فضاء شاسع أشدّ حزنا وأقسى جفافا ممّا ألفناه. حقا ثمة أشياء تنبئ بالتغيير، ولكن هل هو إلى الأحسن؟". (إنتهى نصّ التقرير).

الصراع الحزبي في بنغازي عشيّة الغزو الإيطالي

وإذا ما عرّجنا على بنغازي لنرصد صدى أحداث التغييرات الدرماتكيّة، فسنجد تقريرا ثانيا وضعته الإدارة العسكريّة الإستعماريّة الإيطاليّة غداة إحتلالها للبلاد، وهويكشف لأوّل مرّة عن حراك سياسي داخلي لم يتطرّق إليه المؤرّخون، ونترجمه كما ورد في أصله الإيطالي هكذا:

حكومة برقة
(المكتب السياسي العسكري)
نقاط حول الظروف السياسيّة في برقة
وقت سقوط النظام العثماني العتيق وتداعيّاته

- وقعت في بنغازي أحداث صاحبت إنشاء اللجنتين المحليّتين : الأولى باسم (الإتحاد والترقي) والثانية باسم (جمعيّة الإخاء العربي العثماني). وهذه الأحداث كانت في جزء منها تداعيات لتلك التي سبّبتها الحركة السياسيّة (لجمعيّة تركيا الفتاة) في الأقاليم الأخرى من الإمبراطوريّة. وقد تشابكت في مسارها مع إنبثاق الدستور في إسطامبول،وما تعاقب من أحداث أخرى توضّح نفسها من خلال التسلسل التالي. وحتى توضع في إطارها الصحيح،فمن المفيد إستحضار التواريخ الآتية:

- يونيو 1908 – وصول المتصرّف غالب باشا إلى بنغازي.

- أغسطس 1908 – صدور الدستور في إسطامبول.

- أكتوبر 1908 – وصول أوّل مبعوث من قبل (الإتحاد والترقي) إلى بنغازي.

-ديسمبر 1908 –إفتتاح البرلمان في (كوسبولي).

- ديسمبر 1908 –إنتخاب نوّاب ولاية (متصرفيّة) بنغازي.

أبريل 1909 –خلع عبد الحميد وارتقاء محمّد الخامس للعرش.

مايو 1909 –رحيل المتصرّف غالب باشا عن بنغازي ووصول خلفه جودت باشا.

- مايو 1910 –رحيل جودت باشا ووصول خلفه مراد فؤاد باشا.

- أبلغت بنغازي بأنباء منح الدّستور وانعقاد البرلمان بواسطة التلغراف في أغسطس 1908،وعلى الفور أعلنت للجمهور من قبل المنادي العمومي. وفي ذلك الوقت لم يوجد في المدينة منفيّون سياسيون ولا أحزاب سياسيّة تابعة (لتركيا الفتاة)، ولهذا قوبلت تلك الأنباء برضا متحفّظ من قبل الموظفين المدنيين والعسكريين المقيمين. كما أنها لم تثر أي حماس بين السكان المحليّين والذين بدا أنهم لم يفهموا أهميّة الحدث الكبير. وبعد بضعة أيّام وفي انتظار إعداد النسخ للتنظيمات الجديدة التي يجري بموجبها إنتخاب النوّاب، وحتى تنتهي عمليّات تعداد السكان الضروري،قام المتصرّف غالب باشا بتوزيع منشور على السكان في المدينة يشرح فيه ما تتضمنه بالتحديد شعارات : "الحريّة- المساواة – الإخاء – العدالة" والتي تتبنّاها الحكومة الجديدة.

ولم تفت أهميّة الإنتخابات السياسيّة في بنغازي على لجنة (الإتحاد والترقي) في (سالونيكي). وفعلا وصل من طرابلس موفدها العقيد مصطفى جمال بك الذي شرع غداة وصوله في تأسيس نادي من أعضاء عثمانيين مسلمين وغير مسلمين، يكون على استعداد للإتصال بلجنة (الإتحاد والترقي) بهدف إخراج برنامجه إلى حيّز التنفيذ. وعلى الرّغم من الدّعاية المحضّرة من العسكر الأتراك الشباب المقيمين (ومن بينهم إثنان فقط من العرب أحدهما صالح المهدوي)، والإستعدادات التي هيّأ لها المتصرّف لإقامة مؤسّسات مماثلة،فالأهالي – عقب الإحتجاج الذي أعلنه المفتي- إبتعدوا عن المشاركة معتقدين أن الحكومة الجديدة ما جاءت إلا لإفساد الأفكار السليمة لهذا الشعب وسلب أمواله. ولم يؤيّد إقتراح العقيد جمال بك إلاّ بضعة موظّفين مع رئيسهم المتصرّف، وكثير من ضبّاط الحامية خلف قائدهم، إذا انضمّوا إلى النادي الجديد الذي لم يجد أيّ قبول من العنصر الأهلي. ويمكن الإستنتاج حينئذ أن المهمّة السياسيّة المنوطة بالعقيد المذكور قد أخفقت تماما . وعلى أثر ذلك غادر جمال بك إلى تركيا بعد أن أمضى عشرة أيّام.

- من كوسبولي وسالونيكي بدأت حركة دعاية واسعة وعمليّة ضغط أدّت إلى تحويل النّادي (للجنة سرّيّة) للإتحاد والترقي مؤلفة من إثني عشر شخصا أغلبهم من الموظّفين الأتراك. وباستثناء صالح المهدوي،لم يشارك فرد واحد من أعيان الأهالي. وقد ذاع أمر تكوين هذه اللجنة،وأحدثت بين أعيان بنغازي ردّ فعل تحوّل إلى تهديدات وتوجيه الإهانات لأعضاء اللجنة الذين أخذوا يحمون إجتماعاتهم بالسلاح طيلة أكثر من أسبوع. وفي هذه الأثناء،وبمبادرة من يوسف بن شتوان ومنصور الكيخيا وأحمد الجهاني،تمّ تأليف لجنة ثانية منبثقة عن الجمعيّة التي تكوّنت في كوسبولي تحت إسم "جمعيّة الإخاء العربي العثماني" لتكون مناهضة لجمعيّة "الإتحاد والترقي" وتخوض الكفاح ضدّها، وكذلك من مهامها مساندة ترشيح يوسف بن شتوان وعمر الكيخيا (إبن منصور) في الإنتخابات التي كانت على الأبواب. وحدث في ذلك الوقت أن المتصرّف غالب باشا – وكان موظفا قديما قبل صدور الدستور ومخلصا للصدر الأعظم سعيد باشا، وبالتالي للسلطان عبد الحميد- أن غدا مناصرا فاترا لتركيا الفتاة ،وأن مشاركته في "الإتحاد والترقي" جاءت فقط لأسباب إنتهازيّة. ولهذا أعربت الحكومة المحليّة عن تأييدها لمرشّحي "جمعيّة الإخاء". وسرعان ما حصلت الجمعيّة السياسيّة الجديدة على الكثير من المنتسبين، وجمعت توقيعات عديدة، وبالتالي تسنّى لها إقتناء مبالغ ماليّة طائلة، ثمّ انضمّ إليها أيضا صالح المهدوي، وكما صرّح هو نفسه،بهدف إحباط مساعيها ومن ثمّ خدمة مصالح الإتحاد والترقي. وفعلا عيّن أمينا للجنتها وأحرز نوعا من التفوّق في نشاطه.
- وقعت عدّة حوادث سبّبتها الخصومة بين اللجنتين. فقد تبادلتا التهديدات والمشاجرات والمضايقات التي شارك فيها الموظّفون والعسكريّون الذين انقسموا بين الجانبين، لدرجة اللجوء إلى المتصرّف الذي كان موقفه الغامض لا يؤهّله لإعادة الأمور إلى نصابها. وهكذا أثرت ظروف نشأة اللجنتين في بنغازي على أعضائهما بما عكسته

الأحداث السياسيّة المتنامية في بقيّة أقاليم الإمبراطوريّة، فتحت راية "الإتحاد والترقي" اصطفّ جميع من ناصر حزب حكومة الشبّان الأتراك – خاصّة من فئة الموظفين- سواء عن قناعة أو بدافع الإنتهازيّة (والأخيرون كانوا الأكثريّة). وتحت راية "الإخاء" انضمّ كل من كان مضادّا لأفكار التقدّم بأنواعها، ومن كان ميّالا لتطبيق الأنظمة الجديدة تدريجيّا، وأولئك الذين كانوا يناصرون السلطان عبد الحميد لأغراض المنفعة الشخصيّة.

- في ديسمبر 1908 أسفرت عمليّة الإنتخابات في (السنجق) عن الفوز الحاسم لعمر الكيخيا ويوسف بن شتوان. أمّا إنتخاب الأخير فقد ألغي من قبل البرلمان في يناير 1909، إذ أكتشف أنه – بصفته أنه مقيم في كوسبولي كموظف تابع لوزارة العدليّة- كان على قائمة جواسيس القصر في النظام القديم. ولكن أعيد ترشيح يوسف بن شتوان كنائب عن بنغازي ودرنة وفاز في مارس 1909 بفضل التصويت له بالإجماع من قبل جمعيّة الإخاء. وفي أبريل 1909،وعلى أثر إنقلاب عسكري، أطيح بالسلطان عبد الحميد، واعتلى محمد الخامس العرش، وبالتالي استولى حزب تركيا الفتاة "الإتحاد والترقي" على السلطة بشكل نهائي. وكان من أوّل آثار الوضع الجديد إبعاد غالب باشا نهائيّا، وقد سبق له أن استقال من رئاسة حزب تركيا الفتاة المحلّي. وجاء عمر علي بك في وقت صعب لإصلاح الأخطاء السياسيّة والإداريّةالتي ورثها عن سلفه. وسرعان ما صادف معارضة شرسة من قبل بعض رؤساء السلك الإداري والعسكري الذين رأوا في إجراءاته الصادقة تقويضا لنظام الحكم القائم على قواعد التآمر والإمتيازات التي استفادوا منها.
- تحوّل هذا العداء الصّامت إلى عداء معلن وصريح بفضل تغيير النظام وافتتاح جمعيّة "الإتحاد والترقي" ببنغازي،وكان من مؤسّسيها الأوائل رؤساء السلك الإداري المذكورين الذين صاروا معاضدين للمتصرّف، وشرعوا في حبك مؤامرات ودسائس ،سرّا وعلنا، وشنوّا حملة بواسطة الصحف لتشويه سمعته مدللين بصفة خاصة،على عجزه التام عن إقناع العرب بالإنخراط في نادي (الشبّان الأتراك)، وأنه ساهم أثناء الإنتخابات التشريعيّة في إنجاح مرشّحي (الإخاء)،ونددوا بهذا المسلك متهمين إيّاه بأنه مدافع عن النظام البائد. ثمّ جرى استبدال غالب باشا بجودة باشا العضو النشيط جدّا والنافذ لدى "الإتحاد والترقي". ومن الطبيعي أن يبتهج الأنصار المحليّون لهذه الجمعيّة السياسيّة لقدومه حتى يضاعفوا من نشاطهم ضدّ جمعيّة "الإخاء"، سعيا إلى تسيير دفة الأمور مجدّدا لشئون الولاية (المتصرّفية) الإداريّة والسياسيّة. وقد تسنى لهم ذلك بكلّ بساطة،حيث انبعثت من بين صفوف "الإخاء" الخلافات التي عجّلت بانهيارها. ففي حفل إستقبال أقيم بمقرّ هذه الجمعيّة،والذي حضره بعض أعضاء "الإتحاد والترقي" دخل المدعو طاهر بركة (وقد قتل في نهاية عام 1913 في بنغازي برصاص حارسين إيطاليين) وكان مخمورا كالعادة، قاعة الحفل وأشهر مسدّسه مهدّدا أعضاء "الإتحاد والترقي" والذين حماهم صالح المهدوي. وأدّى النقاش حول تصرّف طاهر بركة إلى انشقاق بين أعضاء "الإخاء"،والتي حطّ من منزلتها ما قام به صالح المهدوي من عمل ذكي، إذ بدأ بعض هؤلاء الأعضاء في تركها، وأخذت المساعدات

الماليّة تنحسر عنها. وكان قدوم جودة باشا قد ساهم في تسريع هذه العمليّة بشكل فعّال. ففي فترة قصيرة نسبيًا تحوّل مائتا عضو كانوا مسجّلين في "الإخاء" إلى عضويّة "الإتحاد والترقي" التي شهدت أوسع تشكيل لها. ولكنّ الكثير من المرشّحين الجدد لم يكونوا مخلصين في نواياهم، وأحيانا كانوا يهدفون من وراء تجمّعهم في مقرّ "الإتحاد" وبشكل خفيّ،إلى إلحاق الضرر بها. ومن أشهر هؤلاء : منصور الكيخيا – مصطفى كعيص (صهر الرئيس) – عوض عمره (ربّما قمره وقد توفي)- محمّد بن شتوان (منفيّ الآن في إيطاليا) – أحمد الجهاني. فاللجنة التي كان عليها فحص طلباتهم للعضويّة تأكدت من نواياهم واقترحت عدم ضمّهم. على أن بعض أعضاء اللجنة إنبرى للدفاع عنهم وهم : رئيس المحكمة (موظف تركي) – إبراهيم عبيده – رمضان السلاك – ونوري بك (قاضي تركي). إلا أن المرشّحين سالفي الذكر تقرّر إستبعادهم بأغلبيّة الأصوات. بل طرح إقتراح بطرد مناصريهم إلى طرف اللجنة المركزيّة في سالونيكي. وقد استجيب للإقتراح،وكان لطردهم صدى واسع في كامل أنحاء الإمبراطوريّة.

- طبقا للأخبار المحليّة،لم يساهم جودة باشا بفعاليّة في ترسيخ وضع "الإتحاد والترقي" فحسب، بل إنه اشتهر بموالاته لإيطاليا. وإزاء هذا الإتجاه دعا منصور الكيخيا وجماعته إلى التقرّب من القنصل الإيطالي (بيرنابي) معبّرين له عن مشاعر مؤيّدة لإيطاليا،طمعا في الحصول على الدّعم. ومن بين أعضاء هذا الفريق كان أيضا النّائب الآخر يوسف بن شتوان وعثمان العنيزي أحد الأعيان. كما أن منصور الكيخيا جذب أيضا صالح العوّامي رئيس الزوايا السنوسيّة في بنغازي،وكان يتولى آنذاك منصبا رفيعا يشرف على جميع الزوايا في نواحي بنغازي، وربّما منطقة الجبل أيضا. وهذه العلاقات أعطت للقنصل الإيطالي نفوذا ملحوظا إستطاع به أن يوسّع دائرته ليشمل الكثير من أعيان بنغازي والعديد من شيوخ البدو في الدواخل، والذين مُنحوا الهدايا على هيئة نقود وأغنام. وحسب الأخبار المحليّة أيضا، أخذ جودة باشا يرتاب من هذه التحرّكات التي يقوم بها النّائبان،وكتب عدّة مرّات بشأنها إلى الحكومة المركزيّة، طاعنا فيهما كونهما ميّالين للقنصل بيرنابي. والمرجّح أن هذا الأخير كان يهمّه أن يجري – بواسطة الحكومة الملكيّة (الإيطاليّة)- نقل جودة باشا من منصبه. ثمّ وصلت أخبار إلى بنغازي ولجنة "الإتحاد والترقي" المحليّة تفيد بعرقلة هذا الإجراء، ولكن تمّ التغلب على هذه العرقلة، إذ أفادت اللجنة المركزيّة في سالونيكي بأن السفارة الإيطاليّة في كوسبولي أصرّت على نقل المتصرّف، ممّا جعل الحكومة العثمانيّة في آخر المطاف تلبّي الرّغبة الإيطاليّة،تفاديا منها لإعطاء السفارة أيّة ذريعة مناوئة، أو الدخول في مشاحنات معها.
- (كانت قضيّة الفتك بالأب جوستينو[١٣] رهن المعالجة وطُلب التعجيل بحسمها، علما بأن جودة باشا لم يُسهم بجهد في الأمر). وهكذا توقف إصرار لجنة "الإتحاد

١٣ يشير التقرير هنا إلى مصرع هذا الرّاهب من بعثة الفرنشيسكان في مدينة درنة والذي قُتل بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٠٨ بأيدي راهب آخر، حسب التحقيق الذي أجرته حكومة الولاية. ولكن الحكومة الإيطاليّة

والترقي"على إبطال الإجراء عندما رأت أن محاولاتها مآلها الفشل، واتضح أن جودة باشا تظاهر بمكر أنه شخصيّة مقرّبة جدّا من الحكومة المركزيّة في اسطامبول. وفي 10 مايو 1910 جرى إستبدال جودة باشا بمراد فؤاد، الذي كان آخر متصرّف تركي. وقد عمل على المحافظة على علاقات طيّبة مع القنصليّة الإيطاليّة ومع النّائبين عن بنغازي، ودون أن يضايق اللجنة المحليّة "للإتحاد والترقي"، وهي بدورها وبعد رحيل جودة باشا، أخذ نفوذها يتقلّص بسرعة. وقد حاولت لجنة طرابلس بثّ النشاط فيها عن طريق إرسال وفودها إلى بنغازي (ومن بينها كان صالح المهدوي الذي سبق نقله إلى طرابلس). ولكن هذه الوفود لم تحقق نجاحا يذكر. وبينما تمحورت الإتصالات حول هذا الموضوع،أطلّت نُذُر الحرب بين إيطاليا وتركيا في الأفق..

****

إن الظروف السياسيّة في برقة، إبّان سقوط النظام العثماني القديم، والتي استعرضناها آنفا، تصادف حدوثها مع تفاقم الأوضاع في طرابلس التي أعقبت صعود الشبّان الأتراك إلى السلطة في تركيا، والتي نشرها المستشرق الفرنسي (سلوش) في نشرة (العالم الإسلامي). وهي تتفق تماما، كما تؤكد مسارين للأحداث: أولهما أن إتجاهات الجماهير الليبيّة تناوىء بشكل قاطع محاولات تجديد النظام السياسي، أو بالأحرى، إن هذه الإتجاهات كانت محافظة. وثانيهما أن التوحّد الوثيق في الموقف بين العرب والأتراك، والذي تجلّى أثناء الحرب الإيطاليّة التركيّة،وما يزال مستمرّا في واقع الأمر، هو توحّد يتكيء على قواعد مصطنعة، كان يمكن لسياسة متبصّرة من جانبنا (نحن الإيطاليين) أن تعيق حدوثه. وبدلا من ذلك إتضح كيف يمكن لهذه السياسة أن تتقطّع أوصالها.

ففي طرابلس،كما في بنغازي،فإن فرعا "للإتحاد والترقي" واجه صعوبات شديدة تسبّبت حتى في بروز تكتّلات أهليّة ذات طابع معاد (للإيطاليين)، مثل تلك المسمّاة "جمعيّة الإخاء" التي لم يثر بروزها الإستغراب، لأن لجنة "الإتحاد والترقي" قدّمت نفسها على المسرح السياسي العثماني كمناد في الشرق بالمباديء الثوريّة والمعادية للسلطة الدينيّة، وتتلمذ رجالها اللأمعون على أيدي الأوساط الباريسيّة، عندما كانوا منفيين فيها، وكذلك في سالونيكي حيث كانوا مرتبطين بجماعات سريّة أوربيّة.[١٤] وفي واقع الأمر ما أن أطيح بعبد الحميد الثاني، حتى أرادت "لجنة الإتحاد والترقي" تقويض العمل الرئيسي، ألا وهو توحيد جميع العالم الإسلامي باسم العقيدة الدينيّة تحت مظلة الخلافة، وتبنّت مناهضة العرب الذين كانوا يمثّلون في الإمبراطوريّة العثمانيّة العنصر الدّيني.الرجعي، وإقصاء

أرسلت لجنة تحقيق تابعة لها أكدت أن المسئولين عن قتله هما قائمقام درنة ومتصرّف بنغازي، وذلك ضمن الحملة الصاخبة التي قامت بها الدوائر الإستعماريّة في روما لتهيئة أسباب الغزو للبلاد.

١٤ لعلّ التقرير يشير هنا إلى "منظمة تشكيلاتي مخصوصة" التي كوّنها سريّا ضبّاط أتراك إبّان الغزو الإيطالي لليبيا، والتي رعاها أنور باشا أحد زعمائهم عندما أقام بالجبل الأخضر في برقة، وقادت الجهاد في مرحلته الأولى. وسيأتي الحديث عنها في الدراسة الثانية عن هذه المقاومة الجاديّة المسلحة.

نفوذ الأخوّة الدينيّة عن إسطامبول دون إعتبار أنها هي وحدها – كما اعتقد عبد الحميد بداهة- الكفيلة بتوحيد الأعضاء المتناثرين عبر الإمبراطوريّة والتفافهم حول الخلافة. وباختصار وبعبارة أخرى حاول رجال تركيا الفتاة في بداية حكمهم معارضة الجامعة الإسلاميّة التي نادى بها عبد الحميد الثاني، على أمل إعادة إحياء الخلافة العالميّة، أي الجامعة العثمانيّة المستندة إلى الهيمنة التركيّة على الأعراق المكوّنة للإمبراطوريّة العثمانيّة. وقد وجد هذا الإتجاه السياسي الذي طبع نظام تركيا الفتاة في نهاية 1908 حتى سبتمبر 1911 دليلا له في الكفاح الممارس في سوريا ضدّ اللغة العربيّة التي تمّ إستبدالها في المرافق العموميّة باللغة التركيّة، وبشكل أخفّ في ليبيا،وتمثل ذلك في المقالات شديدة اللهجة التي نشرتها صحيفة (طانين) ضدّ السنوسيّة.[١٥] وعبد الحميد الثاني من قبل الوطنيين الأتراك،محتقرين إياهما كونهما من أعداء أفكار التحرّر الجديدة والتقدّم والتفكير الحرّ الهادف إلى إعادة بعث الإمبراطوريّة العثمانيّة. غير أنه ما أن بدأت الحملة الإيطاليّة على ليبيا حتى بدّلت الحرب فجأة سياسة "لجنة الإتحاد والترقي" التي أولت إهتمامها للمساعدات التي تمكّن عرب ليبيا من تقديمها للقوّات التركيّة المواجهة للقوّات الإيطاليّة.

وبواسطة أنور بك بدأت الأفكار تختمر حتى وصلت إلى درجة التحالف الوثيق مع السنوسي وغيره ومع مضيّ الوقت أخذ هذا التحالف يتشكل في إسطامبول تحت إسم "رابطة المصلحة لعموميّة". وهي لجنة جديّة ومناسبة لفكرة الجامعة الإسلاميّة، وقد شارك فيها بنصيب كبير النّائب السّابق عن بنغازي شتوان، والذي سبق له أن ساهم في جمعيّة "الإخاء" ببنغازي والمعارضة لفرع لجنة "الإتحاد والرقي".[١٦] ولو أن الظروف السياسيّة المباشرة،والتي أدّت إلى احتلالنا لليبيا،قد سمحت بالأخذ بعين الإعتبار واقع الأمور كما تمّ شرحه؛ لكان على إيطاليا أن تسند أعمالها في ليبيا فورا معتمدة على العناصر المحافظة من الأهالي، ومستقطبة حولها الرّؤساء الأكثر نفوذا، بغية إحباط المناورات التركيّة الحذقة. وبذلك كان تسنّى لنا تحقيق منافع جمّة. فالأحداث أثبتت في نهاية الأمر أن الأعيان والرّؤساء المحسوبين على التيّار المحافظ بالتحديد، والذين كانوا وقتا ما منتمين لجمعيّة الإخاء، جرى نفيهم، إمّا إلى (بونزا) بإيطاليا أو انضمّوا إلى المتمرّدين. وكانوا هم الأجدر بثقة الحكومة وليس جميع الآخرين المنتمين للجنة الإتحاد والترقي. وفي ظلّ هذه الظروف ينبغي إستخلاص- كما سبق التوضيح- نهجا مضمونا من الحكم في المستقبل، وأن يكون هدفنا في برقة هو إضعاف ما أمكن الرّوابط التي ما فتئت

---

١٥ في الدراسة عن الماسونيّة ورد أنها كانت الجريدة الناطقة بها، وقد أشرنا في الفصل عن السيّد المهدي السنوسي أن الصحف التركيّة الناطقة باسم تركيا الفتاة تهجّمت عليه أيضا (المؤلف).

١٦ لعلّ التقرير يشير هنا إلى "منظّمة تشكيلاتي مخصوصة" التي كوّنها سريّا ضبّاط أتراك إبّان الغزو الإيطالي لليبيا، والتي رعاها أنور باشا أحد زعمائهم عندما أقام بالجبل الأخضر في برقة، وقاد الجهاد في مرحلته الأولى. وسيأتي الحديث عنها في الدراسة الثانية عن هذه المقاومة الجادّة المسلحة.

توحّد بين هذا الإقليم وإسطامبول،إلى أن نصل إلى النتيجة المتوخّاة، أي تمزيقها إربا إربا بالطبع. وهدف كهذا لا يمكن بلوغه دون خلق ما يمكن وصفه بوعي وطني لدى الأهالي من شأنه تشكيل سياسة عربيّة، تطلّعا إلى يوم يستعيد فيه هذا الشعب وعيه بنفسه وبكرامته القوميّة [١٧]، دون أن يتوجّه مرّة أخرى نحو إسطامبول، إذ لن يترتب على هذا التوجّه إلا الآثار الخبيثة الضارّة بمصالحنا.

إن الحافز الغريزي الذي يحرّك هؤلاء العرب عندما تنوي تركيا أن تفرض عليهم نظاما ليسوا مهيّئين له، لا ينبغي أن يتحوّل إلى شعار أو عامل أكثر شمولا وعمقا لصالحنا". (إنتهى نصّ التقرير).

الرأي الإيطالي الرسمي في السنوسيّة

وعندما نزلت قوّات الغزو على الشواطئ الليبيّة في سبتمبر ١٩١١ وواجهت المقاومة العنيدة من كتائب الشعب المسلّحة، ظنت أن معاهدة لوزان التي عقدتها إيطاليا مع تركيا في أكتوبر ١٩١٢، وتنازلت بموجبها تركيا عن مستعمرتها القديمة وانسحب جيشها الهزيل عنها، أنها سوف تجعل ليبيا طائعة خاضعة لها. ولكن المقاومة إزدادت إشتعالا مع ازدياد فظائع المستعمرين الإيطاليين، إلى أن تحققت الإنتصارات على كامل التراب الليبي، وانحصرت الجيوش الإيطاليّة مستحكمة في ثكناتها في طرابلس والخمس. عقب معارك النضال الوطني الشهيرة التي توّجت بمعركة "القرضابيّة- قصر بوهادي" في أبريل سنة ١٩١٥ بقيادة السنوسيّة. وهنا أخذ قادة الإستعمار الإيطالي يعيدون النظر في (ظاهرة) السنوسيّة، إذ رصدها وزير المستعمرات الإيطالي مارتيني، وكتب عنها في تقرير سرّي مطول له تحت رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٢- ٦- ١٩١٥، نقتطف منه الفقرات التالية:

استهل الوزير تقريره عن ضرورة التمييز بين السلطة الزمنية في العالم الأوروبي والسلطة الروحية التي تمارسها المنظمات الدينية في العالم الإسلامي: " فالأخيرة لا تفصل بين السلطتين لأن منطلقاتها التاريخية لا تسمح بذلك، حتى لو أرادت. والأساس المذهبي لهذه الظاهرة في العالم الإسلامي، هو أن النطق الإلهي حول ما يتعلق بمجمل النشاط الإنساني، سواء في جانبه المادي أو المعنوي، يتخذ طابع الإلتزام الصارم ويكافأ بالجزاء المقدس.. وبالنسبة للمسلم، فإن الشعور الاجتماعي المدني أو القومي أو الوطني، يتقمص بل ويندغم في الشعور الديني.؛ وبالتالي فالتعبير الشائع عما يوصف بالتطرف الإسلامي، هو تعبير خاو من المضمون، لأن المتطرف لا يعدو كونه متحمسا وطنيا .Patriotico . وهكذا تتصف المشاعر بيننا وبينهم في هذا الفرق الشاسع في المعنى. وما يطلق عليه

---

١٧ إستعمل التقرير كلمة Razza أي الجنس أو العرق وهو ما لم يعد مستعملا في وقتنا الحاضر (المؤلف).

أحزابا سياسية، هو عند المسلمين الفرق الدينية أو الإخوانيات. وإذا ما أخذنا السنوسية كمثال، فسنجد أن المحتوى السياسي يزكو على المحتوى الديني الصرف، وسواء حللناه مذهبيا أو لاهوتيا، فإن هذا المحتوى يغفل القاعدة المشتركة للشطحات العدمية الإسلامية أو ما يسمى بالصوفية. وإذا ما طرحنا جانبا الطقوس والتصرفات التقليدية الخاصة، التي تفرض على الأتباع والتي لا تكتسي إلا قيمة مظهرية ذات هدف انضباطي مميز،..فإن هذه الفرق لا تختلف في الأساس عن المضمون والشكل الخاص الذي تتسم به الإخوانيات المسيحية المختلفة. غير أن الطهارة الإسلامية الأصلية التي تدعو السنوسية إلى العودة إليها، لا تنطوي في واقع الأمر على أي نوع من التقاليد الدوغماتية (اللاهوتية المتشددة)، فما تعتنقه السنوسية من مُثل النقاء والتطلع إلى الإصلاح، والتعمق في المبادئ السياسية والتشريعية لإسلام، يرنو إلى عهد الرسول وما ورثه عنه الخلفاء من سلطة مدنية، وما تتسم به تلك السلطة من شرعية للمؤسسة السياسية الدينية. إن هذا المحتوى السياسي الجوهري الغالب عند السنوسية، يفسّر لماذا استشعرت في نفسها القوّة الكامنة بضرورة خلق منظمتها الذاتية التي جعلتها تتجلى في (دولة داخل دولة). وذلك خلافا لغيرها من إخوانيات إسلامية مماثلة ـ ما عدا الوهابية التي تتبع السنوسية في الواقع منها. إن هذا أشاع الإعتقاد أنه من العبث إمكان أو تصور فصل الزمني عن الروحي في بلد إسلامي، وفي حالة السنوسية بالذات فالأمر سيكون طوباوية ضارة."

وقد جاء ذلك في سياق حقبة الكفاح المسلّح الدامي الطويل الذي خاضه الشعب الليبي بقيادة السنوسيّة ضدّ قوّات الغزو الإيطاليّة. وهو ماسنتعرّض له في الدراسة التالية إن شاء الله.